مجتمع

كندا: استقبال مزيد من اللاجئين في العام الجاري

أعلنت السلطات الكندية أنّها قررت زيادة عدد اللاجئين الذين سوف تستقبلهم في خلال العام الجاري، ليبلغ نحو 45 ألف شخص. وصرّح وزير الهجرة واللاجئين والجنسية ماركو مينديتشينو بأنّ بلاده سوف تستقبل ما يقارب ضعفي عدد الأشخاص المشمولين بالحماية، الذين تقدّموا بطلبات لجوء وحصلوا على وضع لاجئ بعد الوصول إلى البلاد، وكذلك أقاربهم من الدرجة الأولى في الخارج. يُذكر أنّ كندا كانت قد حدّدت في عام 2020 عدد اللاجئين الذين سوف تؤويهم بنحو 23 ألفاً و500 لاجئ في إطار جهودها لحل أزمة عالمية. (قنا)

اتفاقية بين المكسيك وفرنسا للوقاية من الأوبئة

وقّعت المكسيك اتفاقية تعاون في مجال الوقاية من مخاطر الأوبئة مع فرنسا، لتصبح بذلك الدولة الأولى في أميركا اللاتينيّة التي تنضمّ إلى مبادرة «بريزود» الدوليّة التي أطلقتها باريس في يناير/ كانون الثاني الماضي في إطار قمّة «كوكب واحد». وكانت جائحة كورونا قد سلّطت الضوء على الروابط بين تدمير الطبيعة وظهور أمراض جديدة، بالتالي وبهدف منع تفشّي أوبئة جديدة أُنشئت المبادرة. وقال وزير الصحة المكسيكي خورخي ألكوسير إنّ هذه الاتفاقية «سوف تسمح لنا بتوسيع إمكانيات استجابتنا» للأوبئة. (فرانس برس)

معاً نخطو نحو التعافي

يركّز اليوم العالمي للاجئين 2021 على «قوّة الشمول والعمل معاً». وبحسب القائمين عليه، فإنّ تجربة أزمة كورونا بيّنت أنّه «لا يمكننا أن نخطو نحو النجاح إلا إذا وقفنا جميعنا معاً. علينا جميعاً أن نؤدّي دورنا في الحفاظ على سلامة بعضنا البعض» مؤكدين أنّ اللاجئين والمهجّرين عموماً برزوا في طليعة مكافحي الوباء على الرغم من التحديات. ويؤكّد هؤلاء أنّه «إذا أتيحت الفرصة، سوف يستمر اللاجئون في المساهمة في بناء عالم أقوى وأكثر أماناً وحيوية».

لا شكّ في أنّهم سيفعلون. أوليسوا هم أكثر من عانى من فقدان الأمان؟ لذلك، تدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من خلال حملة هذا العام، إلى دمج أكبر للاجئين في النظم الصحية والأكاديمية والرياضية. بالنسبة إليها «فقط من خلال العمل معاً، نستطيع التعافي من الوباء». صحيح أنّ المستضعفين في أصقاع العالم ممّن يُهجَّرون من منازلهم وأراضيهم تختلف «تصنيفاتهم»، إلاّ أنّ «خيطاً واحداً يجمعهم كلّهم».

ويوضح القائمون على اليوم العالمي أنّه، في كلّ دقيقة، يفرّ عشرون شخصاً من الحروب والاضطهاد والإرهاب مخلّفين وراءهم كلّ شيء. ويسألون: ماذا لو هدد نزاعٌ أسركم؟ هل تعرّضون أحبّتكم لذلك الخطر؟ أم تحاولون الهرب بهم، مخاطرين بتعريضهم هذه المرّة للخطف والاغتصاب والتعذيب؟ بالنسبة إلى كثيرين، الخيارات المتاحة أمامهم قليلة، وأحياناً لا يجدون أنفسهم إلا أمام الخيار الأسوأ والخيار الأقل سوءاً.

(العربي الجديد)

(غي سمولمان/ Getty)

خطر على «شريان حياة» باب الهوى

عبد الله البشير

شهد العام الماضي تمديد قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بنقل مساعدات إنسانية إلى سورية، وذلك بعد انتهاء مفعول سريانه الذي استمر ست سنوات، وذلك بموجب مشروع قرار قدمته ألمانيا وبلجيكا لحصر آلية نقل المساعدات الأممية لمدة سنة واحدة عبر معبر باب الهوى المحاذي للحدود مع تركيا. وينتهي مفعول التمديد في 10 يوليو/ تموز 2021، في وقت باتت الأوضاع الإنسانية خطرة جداً خصوصاً في شمال غربي سورية التي تعاني من شحّ كبير في المساعدات الإنسانية، ما يطرح تساؤلات كثيرة عن الخطوات التي يجب أن تتخذها الجهات المانحة لمواجهة نقص التمويل، وصولاً حتى إلى انعدامه بالكامل.

يقول مدير فريق «منسقو الاستجابة» محمد حلاج لـ«العربي الجديد» أن المساعدات الإنسانية المرسلة إلى سورية لن تشهد انخفاضاً في الكميات، بل عدم إدخالها بالكامل، لأن انتهاء تفويض قرار مجلس الأمن رقم 2533 لعام 2020 في 10 يوليو/ تموز سيُوقف كل المساعدات الأممية التي تدخل من معبر باب الهوى إلى مناطق شمال غربي سورية. وسيؤثر ذلك على مدنيين كثيرين في المنطقة». ويشدد حلاج على أن «عدم تجديد التفويض سيحرم 1,8 مليون مستفيد من المساعدات الغذائية، كما سيواجه حوالي 2,3 مليون شخص مشكلات في الحصول على خدمات المياه وخدمات أخرى مختلفة. ولن يتوفر الخبز المجاني، وهو العصب الأساس للغذاء في الأسر، لأكثر من مليون شخص. وستطرأ مشكلات في القطاع الطبي عبر خفض خدمات المراكز الصحية بنسبة 50 في المائة. وفي الإجمال ستفتقد المخيمات نسبة 75 في المائة من خدماتها، ويتأثر عمل المنظمات التي تتعامل مع الأسر مباشرة».

ويرى حلاج أن الحلول المتوفرة «ليست ذات تأثير بالغ في مواجهة كارثة وقف نقل المساعدات الأممية عبر الحدود، وبينها التحوّل إلى القسائم المالية والشرائية، ومنح الجمعيات والمنظمات داخل البلاد دعماً مباشراً. لكننا نتفهم أيضاً المخاوف التي تطرحها آلية نقل المساعدات الأممية، وبينها إمكان استهداف الطيران الحربي السوري أي قافلة تعبر الحدود، وهو ما حصل سابقاً في منطقة أورم بمحافظة حلب، وأدى إلى تدمير رتل محمّل بمساعدات إنسانية. كما أن عمل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة خارج مناطق سيطرة النظام، حيث يقدم 120 ألف سلة غذاء، يزيد التوترات الأمنية». بالنسبة إلى حلاج فإنّ «المشاريع التي يجب التركيز عليها تشمل تحسين وضع المخيمات بالكامل على صعيد إيواء اللاجئين ونوعية الخيم، والاستمرار في تقديم مساعدات غذاء، وتنفيذ مشاريع توفر أموالاً نقدية في مقابل العمل، وهو أمر أفضل لأولئك القادرين على العمل من مشاريع السلة الغذائية التي قد تفيد الحالات الخاصة تحديداً. كذلك فإنّ مشاريع العمل تحقق استقراراً أكبر للأسرة».

وحول خطوات مواجهة خفض الدعم يقول مدير الإعلام في منظمة «ساعد» الخيرية حسين الموسى لـ«العربي الجديد»: «هناك شح في الدعم المقدم مقارنة بحجم احتياجات النازحين شمال سورية، ما يجعل المنظمات تتجه نحو مصادر أخرى مثل جمع تبرعات كما تفعل الأمم المتحدة من خلال إقناع المانحين بمد يد المساعدة والبحث باستمرار عن شركاء جدد». يضيف: «تنسيق المنظمات العاملة في الميدان مع بعضها بات أمراً ضرورياً، كي لا يحدث أي تضارب أو تكرار في توزيع المساعدات أو استهداف لشرائح دون أخرى». يتابع الموسى: «أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، خلال تعقيبه على موضوع تجميد قرار نقل المساعدات عبر معبر باب الهوى الحدودي، إلى أنه يحاول إيجاد آليات عمل أخرى لا تتعارض مع القوانين الدولية المطبقة، من أجل تفادي بقاء نازحين في شمال سورية بلا مساعدات. لكن الموقف لا يزال غامضاً حتى الآن، وكل العيون تنظر وتترقب قرار مجلس الأمن في نهاية الشهر الجاري». ويشير إلى أن الاحتياجات كثيرة ومتعددة في شمال سورية، والأولوية تعطى لاستمرار تقديم الخدمات التي تنقذ الحياة، مثل المياه والمأوى والمساعدات الغذائية. وعن تطلعات المرحلة المقبلة، يوضح الموسى أن «معبر باب الهوى، وهو المنفذ الوحيد المتبقي، يلبي احتياجات نقل المساعدات. لكن مشقة النقل زادت في الداخل، بعد غلق معبر باب السلامة الرديف لباب الهوى. واليوم تنشد المنظمات إبقاء قرار العمل عبر الحدود، أو إيجاد آليات مشابهة تضمن وصول المساعدات للفئات المتضررة من الصراع، خصوصاً الفئات التي تقطن المخيمات».

شبح المجاعة

تمثّل المساعدات الإنسانية المقدّمة من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية شريان حياة لملايين في شمال غربي سورية، خصوصاً في المنطقة غير الخاضعة لسيطرة النظام من محافظة إدلب حيث تكثر المخيمات والتي فقدت الجزء الأكبر من أراض زراعية كانت تمثّل سلة غذاء تبعد عن السكان شبح المجاعة.

الغلاف | في العشرين من يونيو/ حزيران، يحلّ اليوم العالمي للاجئين. بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإنّ أكثر من 80 مليوناً اضطروا إلى ترك منازلهم، من بينهم نحو 26 مليون لاجئ ونحو أربعة ملايين طالب لجوء ونحو 48 مليون نازح داخلياً إلى جانب آخرين. واللاجئون بمعظمهم، كما طالبو اللجوء، يتركّزون اليوم في أوروبا، ذلك الفردوس الذي يخاطر كثيرون بحياتهم بهدف بلوغه. ورغم كلّ ما قد يعترضهم، فإنّ ثمّة من ينخرط في مجتمعات البلدان المضيفة وأسواق عملها ليساهم بدوره في تحقيق إنجاز ما

لاجئون يحاولون تحقيق إنجاز

بحثاً عن حياة وردية (ميكال بكالديف/ الأناضول)

أطباء ذوو مهارات عليا في بريطانيا

لندن ـ **كاتيا يوسف**

«في عام 2017، عدتُ إلى سورية لتعديل شهاداتي التي حصلت عليها من جامعة عين شمس المصرية في القاهرة والحصول على ترخيص مزاولة مهنة كطبيب. وفي العام التالي، بدأتُ دراستي في تخصّص الجراحة العامة في دمشق، لكنّني اضطررتُ بعد مدة بسيطة إلى مغادرة البلد بسبب مشاكل أمنية. أتى ذلك بعد زواجي بثلاثة أشهر». هكذا يبدأ الطبيب براء (31 عاماً)، من درعا، في الجنوب السوري، حديثه إلى «العربي الجديد». يضيف براء، وقد فضّل عدم كشف هويته كاملة: «وصلتُ إلى المملكة المتحدة في أغسطس/ آب من عام 2019، ولم أحصل على حقّ في الإقامة إلا بعد نحو سبعة أشهر، علماً أنّه لم يكن يحقّ لي أن أمارس أي عمل في خلال تلك الفترة. وبعد ذلك مباشرة، رحتُ أبحث عن جمعيات تساعد الأطباء اللاجئين للحصول على إذن مزاولة المهنة في المملكة المتحدة. وبالفعل وجدت عدداً منها ووصلتني ردود إيجابية، لكنّني اخترتُ مشروع لينكولنشاير للأطباء اللاجئين، إذ وجدتُ فيه نقاطاً أكثر إيجابية وتنتاسب مع وضعي، من قبيل تأمين أمام لي ولزوجتي التي وصلت قبل خمسة أشهر تقريباً، فضلاً عن توفير كلّ ما أحتاجه من مستلزمات». ويتابع براء أنّ «تعديل شهادة الطب في المملكة المتحدة يتطلب ثلاث خطوات: الأولى امتحان مستوى اللغة الإنكليزية والثانية امتحان نظري في الطب والثالثة امتحان عملي فيه. وأنا حالياً في خطوتي الثانية». ويؤكد براء أنه «بصراحة، لم أجد اختلافاً كبيراً بين ما درسته في مصر أو سورية وبين ما أراه هنا، لكنّ ثمّة غزارة أكبر في المعلومات المطلوب منّا معرفتها. وهنا تختلف التوجيهات الطبية، وهذا ما أجد فيه نوعاً من الصعوبة، من قبيل كيفية التعامل مع المراهقين والفئات العمرية المختلفة». ويشير براء إلى أنه بدأ العمل قبل خمسة أشهر تقريباً في مستشفى الأميرة ديانا في لينكولنشاير (شرق إنكلترا)، كمساعد طبيب على الرغم من عدم حصوله على ترخيص كامل بعد. وهو عملياً يعالج المرضى، إنّما بصلاحيات محدودة وبإشراف الطبيب الاستشاري.

من جهته، يقول المطعشلي خليل (30 عاماً)، وهو من أكراد القامشلي في شمال شرقي سورية: «أنا جاهز للعمل، لكنّ ثمّة عقبات كثيرة ولا تتوفّر أيّ مساعدات أو مراعاة لظروفنا كأطباء في الحصول على حقّ الإقامة في مدّة معقولة». ولا يخفي خليل، الذي يفضّل استخدام اسم مستعار لأسباب أمنية، أنه يعيش في ما يشبه «حرباً نفسية منذ عام تقريباً، وأستغرب تعطيل ملفّي في وزارة الداخلية، في حين يحتاج البلد إلى مزيد من الأطباء بسبب أزمة كورونا». يضيف أنه في الوقت الحالي يدرس طوال الوقت ويحضر مؤتمرات لكنّه في قلق دائم، في حين لا يحقّ له تقديم أيّ امتحان إلا بعد حصوله على حقّ الإقامة. لكنه يبدو سعيداً لانضمامه إلى مشروع لينكولنشاير والدعم الذي يتلقاه. بالنسبة إليه، فإنّ «المشروع ممتاز للأطباء اللاجئين، ولا يتوفّر في المملكة المتحدة أي مشروع مماثل. وقد شهدتُ بنفسي كيف يعاني أطباء لاجئون كثر بعد أعوام من وجودهم هنا ويُجبَرون سنوات طويلة قبل أن يحصلوا على إذن مزاولة المهنة». ويلفت خليل إلى «منظمات أخرى تدّعي مساعدة الأطباء اللاجئين، لكنّها لا تقدّم الدعم المطلوب على أرض الواقع».

> يتوفّر طبيب واحد فقط لكل عشرة آلاف نسمة في المملكة المتحدة

نقص في الأطباء البريطانيين

ومن المعلوم أنّه مع استمرار النزاعات في بلدان مثل سورية والعراق، لجأت أعداد كبيرة من العاملين في مجال الرعاية الصحية من ذوي المهارات العالية إلى بلدان مختلفة، منها المملكة المتحدة. ومن بين هؤلاء أطباء مدربون كثر. ففي عام 2016، احتفظت مبادرة الأطباء اللاجئين التابعة للجمعية الطبية البريطانية بتفاصيل تسجيل 560 من الأطباء الذين كانوا لاجئين أو طالبي لجوء، علماً أنّ عددهم تزايد ما بين 15 و30 في كل فصل من العام، حتى وصل تقريباً إلى نحو 680 في عام 2020.

وعلى الرغم من أنّ المملكة المتحدة تسجّل أقلّ معدّلات أطباء في أوروبا، إذ يتوفّر طبيب واحد لكلّ 10 آلاف نسمة، وهو أمر يجعلها تعاني، فإنّ الجهات المتخصصة والحكومية في البلاد لم تلتفت حتى اليوم بما يكفي إلى كيفية الاستفادة من كفاءات الأطباء اللاجئين وطالبي اللجوء، باستثناء مشاريع معدودة انطلقت لدعمهم وتأهيلهم بهدف استثمار كفاءاتهم في المجتمع. ولعلّ أبرزها «مشروع لينكولنشاير للأطباء اللاجئين»، الذي أنشأه الطبيب المتقاعد أندرو موات في عام 2016، بالتعاون مع الجمعية الطبية البريطانية وجمعيات خيرية بريطانية. يهدف هذا المشروع إلى توفير الدعم وتوظيف الأطباء اللاجئين، فضلاً عن المساعدة في معالجة النقص في أطباء خدمة الصحة الوطنية في المنطقة. ويسعى كذلك إلى رفع مستوى وعي صناديق خدمة الصحة الوطنية بأهمية الاستفادة من تلك الموارد والمواهب المتوفّرة في المملكة المتحدة، والتي تهدّر بسبب عدم تلقّي هؤلاء الأطباء الدعم الكافي لممارسة عملهم مع المجلس الطبي العام. ويسهّل المشروع وصول الأطباء اللاجئين إلى العمل في العيادات الحكومية والمستشفيات، علماً أنّ هذه العملية تستغرق في المتوسط نحو عامين ونصف عام.

وتوضح روث إنغامبلز، وهي مديرة العمليات في «مشروع لينكولنشاير للأطباء اللاجئين»، قائلة: «نحن ندعم الأطباء في كلّ ما يحتاجونه، بدءاً من توفير السكن والمفروشات والأدوات التكنولوجية من قبيل الحواسيب وغيرها. ونساعدهم في تقديم امتحان اللغة الإنكليزية والامتحانات الطبية، وهو ما يعني أننا نؤهّلهم للتسجيل لدى المستشار الطبي العام والعثور على عمل. كذلك نساعدهم في تجاوز أيّ عقبة قد تمنعهم من التأهل لممارسة الطب في هذه البلاد». وتلفت إنغامبلز، متحدثة لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ هؤلاء «لا يحتاجون إلى تعليمهم الطب لأنّهم أطباء مؤهلون. لكنّ المشروع يعلّمهم كيف يزاولون مهنة الطب في المملكة المتحدة». وتكمل إنغامبلز أنّ «المشروع يتيح الفرصة كذلك أمام طالبي اللجوء من الأطباء للانضمام إلى برامجنا عن بُعد، بدلاً من هدر وقتهم وتركهم ينتظرون موافقة وزارة الداخلية للحصول على حقّ الإقامة في البلاد».

وتحاول إنغامبلز تعريف المجتمع في مقاطعة لينكولنشاير باختصار، فتقول إنّها «تحتلّ بالبريطانيين البيض الذين يبدون استهجانهم عندما يسمعون عن المشروع، ويتساءلون باستنكار: هل سيأخذ اللاجئون وظائفنا؟». وتشرح أنّ «كلمة لاجئ تثير نوعاً من التمييز ضدّ أصحابها، وهو ما يثير غضبي. لذلك، عندما نبحث عن سكن للأطباء اللاجئين، نحاول إيجاد أمكنة مناسبة لهم لا يتعرّضون فيها إلى التمييز».

تجدر الإشارة إلى أنّ المشروع يؤكد أنّ تمكين الأطباء اللاجئين يوفّر تكاليف جمّة قد يتطلبها تدريب أيّ طبيب بريطاني. فكلفة تدريب طبيب جديد في المملكة المتحدة تتطلب 300 ألف جنيه إسترليني (نحو 420 ألف دولار أميركي)، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لتدريب طبيب لاجئ للعمل في خدمة الصحة الوطنية 25 ألف جنيه (نحو 34 ألفاً و800 دولار)، أي نحو 12 في المائة فقط من كلفة تدريب طبيب بريطاني جديد. يُذكر أنّ منظمة الصحة العالمية تتوقّع عجزاً عالمياً قدره 18 مليوناً من العاملين الصحيين، بحلول عام 2030.

الاستثمار ضرورة

في سياق متصل، يقول الدكتور آدم كوتس، من قسم علم الاجتماع في جامعة كامبريدج البريطانية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الهجرة الجماعية المستمرة للعمال ذوي المهارات العالية من سورية والعراق وشمال أفريقيا، تؤثّر على قدرة منظمات الإغاثة والحكومات على تقديم المساعدة الإنسانية». يضيف أنّ «العاملين السوريين في مجال الرعاية الصحية، كما هي الحال مع مهنيين مهاجرين آخرين، هم قوّة عاملة متعلمة وذات مهارات عالية، ولتجاربهم آثار سياسية واقتصادية وإنسانية وأكاديمية مهمة»، لافتاً إلى أنّ «عدم استخدام مهارات الآف المهنيين الصحيين المؤهلين يُعَدّ هدراً كبيراً، وكثر منهم يجدون أنفسهم مستبعدين من فرص العمل الرسمية وينزلقون إلى الفقر في المجتمعات المضيفة في الشرق الأوسط وأوروبا». ويوضح كوتس، الذي أخرج شريطاً مصوراً عن الأطباء اللاجئين، أنّ «الفيلم يروي قصص نجاح عدد من هؤلاء، ومع مزيد من الدعم من قبل برامج من قبيل برنامج لينكولنشاير، يستطيع أطباء آخرون العودة إلى مزاولة مهنتهم بسرعة وفعالية». ويرى كوتس أنّ «دمج الأطباء اللاجئين يجب أن يكون أولوية سياسية في دول مثل المملكة المتحدة»، مشدّداً على أنّ «الخدمات الصحية فيها وفي أوروبا بحاجة إلى هؤلاء الأشخاص».

لا بدّ من الاستفادة من كفاءات اللاجئين (كيرستي ويغلزوورث/ فرانس برس)

طاقات أثبتت جدارتها دراسياً ومهنياً في ألمانيا

برلين ـ **شادي عاكوم**

مع تدفّق المهاجرين طالبي اللجوء إلى ألمانيا في عام 2015، باشرت وكالات التوظيف مواجهة تحديات الهجرة لدمج أصحاب المهن من خلال عمليات تأهيل وتدريب وتعليم اللغة، حتى ينخرطوا بأسرع وقت ممكن بسوق العمل أو على شاكلة البدء بالوظائف الأولى. وهذا ما نجحت في تحقيقه فعلاً مدارس عدّة للتعليم المهني مع الاندفاعة التي تحلّى بها الوافدون الجدد، على الرغم من أنّ تفشّي فيروس كورونا الجديد عرقل نسبياً تطوير طاقات كثيرين منهم وحدّ من إرادتهم وطموحاتهم بفعل الإغلاق الذي شهدته البلاد وتسريح موظفين كثيرين.

تبيّن الدراسات والتقارير أنّ الاستراتيجيات المتّبعة أنتجت انسجاماً وأبرزت مؤهلات كثيرين من المهاجرين طالبي اللجوء، خصوصاً في القطاعات التي تشهد طلباً متزايداً في الأعوام الأخيرة، سواءً في المجال اللوجستي والخدمات ومبيعات التجزئة أو في القطاع الصحي والرعاية والمختبرات. وقد أنتج ذلك تعاوناً لأقسام الموارد البشرية في المؤسسات والشركات أو مراكز تنسيق التدريب والهجرة، وما يسمى كذلك خدمة هجرة الشباب والبالغين مع المجالس المحلية التابعة للولايات. تُضاف إلى ذلك الجهود الممولة من قبل وكالات التوظيف في المقاطعات لاكتشاف الكفاءات والبحث عن فرص عمل تناسب قدراتهم أو إعادة توجيههم نحو وظائف ومهن تلائم إمكاناتهم، خصوصاً أولئك المتسرّبين من المدارس والمعاهد في بلدانهم، لا سيّما أنّه يُطلب من هؤلاء تقديم شهاداتهم وخبراتهم العملية لإلحاقهم بشكل تدريجي في سوق العمل والاستغناء عن المساعدات الاجتماعية، وكذلك لتغطية نقص العمالة في قطاعات عدّة، من بينها تلك الزراعية والصناعية والتجارية. وقد ترافق ذلك مع اعتماد عدد من الإجراءات التشريعية الاتحادية في خلال الأعوام القليلة الماضية، من بينها تسريع طلبات اللجوء إلى تعليق فحص الأولوية لدى الوصول المبكر في دورات اللغة والاندماج، بالإضافة إلى تجاوز العقبات البيروقراطية مع تسريع آليات العمل بعدما تمّت الاستعانة بأعداد إضافية من الموظفين، وهو ما كان متعذّراً في خلال الفترة الأولى من توافد المهاجرين. وقد برزت حينها تحذيرات من الشركات من أنّ تأخير الاستفادة من هذه الطاقات البشرية سيؤدي إلى خسارة فرص كبيرة.

تنقّل نكهات بلادها إلى الألمان (هايا هينيس/ Getty)

> أكثر من 30 ألف لاجئ نالوا شهادات جامعية في خلال خمسة أعوام

تطالب السلطات بعدم ترحيل مهاجرين يخضعون لتدريب مهني في البلاد، وسط اعتراف القيّمين بأنّ الشركات والمهاجرين طالبي اللجوء اعتادوا بعضهم بعضاً بفعل الجهود الممولة من قبل الطرفين.

أشارت وكالة الأنباء الألمانية إلى أنّ التعاون بين وزارة التعليم والبحث الاتحادية وبين عدد من الجامعات والهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (داد) من ضمن مشاريع تستهدف المهاجرين طالبي اللجوء، أثمر عن اعتماد دورات تدريبية أكاديمية مدّتها عام واحد في عدد من المجالات من بينها تكنولوجيا المعلومات، ويستفيد منها نحو 300 شخص سنوياً. وفي هذا الإطار، بيّنت وزيرة التعليم الاتحادية أنيا كارليشيك أنّ آلاف الطلاب اللاجئين نالوا شهادة الماجستير، وعلى مدى الأعوام الخمسة الماضية حصل أكثر من 30 ألف لاجئ على شهادات جامعية في ألمانيا. وراث الوكالة أنّ ذلك يُعَدّ إنجازاً عظيماً للشباب الوافدين، وبات في إمكانهم نقل المعرفة والخبرات إلى سوق العمل، الأمر الذي سوف يشكّل أفقاً جيداً لأصحاب العمل في البلاد من خلال الاستفادة من عدد كبير من المتخصصين. يُذكر أنّ السياسي كريستيان دور عن الحزب الديمقراطي الحر صرّح أخيراً بأنّ ألمانيا جاهزة لاستقبال نحو نصف مليون مهاجر في كلّ عام لأنّ الاستفادة من طاقاتهم ومؤهلاتهم تزيد من النموّ.

وفي هذا الإطار، بيّنت شبكة «إيه آر دي» الإخبارية في وقت سابق، أنّه وفق دراسة لسوق العمل صادرة عن وكالة العمل الفيدرالية، فإنّ ثمّة رضى عن الاندماج، علماً أنّ لدى 360 ألف لاجئ عملاً منتظماً في ألمانيا منذ بدء حركة الهجرة من ثماني دول هي إريتريا ونيجيريا والصومال والعراق وسورية وأفغانستان وإيران وباكستان. في المقابل، بقي الرقم خجولاً بين النساء، إذ بيّنت صحيفة «دي فيلت» الألمانية أخيراً، أنّ امرأة من بين ثمان تبحث عن وظيفة أو تدريب مهني، كما تقلّ مشاركة النساء في البرامج والاستشارات التي تقدّمها وكالة التوظيف الاتحادية، لافتة إلى أنّ الأمر يعود إلى التقاليد الثقافية ومعدّل التوظيفات المتدنّي للمرأة في بلدها الأصلي قبل الوصول إلى ألمانيا، لا سيّما أنّهن يفتقرن إلى خبرات العمل، عدا عن ارتفاع نسبة الانجاب بين النساء المهاجرات.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة

ناصر السهلي

منذ خريف عام 2015، تعيش القارة الأوروبية على وقع تغيّرات كبيرة في سياسات اللجوء والهجرة. وقد تركّزت المشاغل الأوروبية منذ وصول أكثر من مليون مهاجر عبر طريق البلقان، على عملية الدمج ومحاولة إيجاد سياسات مشتركة في سياق متواصل حتى اليوم تحت مسمّى «فرز اللاجئين»، علماً أنّ نصيب ألمانيا والسويد كان الأكبر. وقضية الفرز بين مستحقّي اللجوء، بحسب ما تعرّفه المعاهدات الدولية للجوء السياسي، تطاول هؤلاء الوافدين بحثاً عن حماية مؤقتة نتيجة ظروف عامة في بلادهم وآخرون ترى بعض الدول الأوروبية أنّهم غير مستحقين للإقامة. وعلى وقع السجالات الأوروبية الداخلية بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي، باتت القارة تنتهج سياسات أكثر تشدداً مع الوافدين إليها برّاً وبحراً، من خلال الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل «فرونتكس» وكذلك من خلال اتفاقيات أوروبية جعلت اللجوء إلى بعض الدول أمراً غير مرغوب فيه.

من بين نحو 26 مليون لاجئ حول العالم (إلى جانب نحو أربعة ملايين طالب لجوء)، كان نصيب أوروبا والدول المتقدّمة منهم 14 في المائة، وفقاً لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي. وبحسب ما تفيد البيانات الأوروبية، فإنّ الأعوام التي تلت «أزمة اللاجئين» شهدت انخفاضاً في أعداد الوافدين إلى أوروبا. وقد سجّل عام 2020، في أوج أزمة كورونا، انخفاضاً تجاوز متوسطه 50 في المائة من بين جنسيات تُعَدّ من الأكثر وصولاً إلى القارة طلباً للجوء. واستقبلت البلدان الأوروبية في العام الماضي نحو 390 ألف طلب لجوء (من بين تلك الطلبات عدد يعود إلى الذين لم يصلوا إليها برّاً) وهو رقم أقلّ بنسبة 33 في المائة مقارنة بعام 2019 وبنحو النصف مقارنة بعام 2018. ومن بين أكثر الجنسيات تراجعاً في طلب اللجوء، العراقيون بنسبة 55 في المائة والسوريون بنسبة 52 في المائة، مع بقاء الأفغان في مقدّمة الباحثين عن لجوء في الاتحاد الأوروبي.

في المجمل، سجّلت دول الاتحاد الأوروبي في خلال العام الماضي وهذا العام أدنى مستوى للمهاجرين الواصلين في خلال ستّة أعوام، وفقاً للموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي. ويُعزى ذلك ليس إلى انتفاء حاجة الناس إلى اللجوء بقدر ما هو تشدّد أوروبي في حماية الحدود ومسارات وصول هؤلاء وصرامة القوانين كما تفعل الدنمارك على سبيل المثال. وفي مقابل تراجع عام في نسبة الواصلين إلى أوروبا في خلال العام الماضي، فقد شهدت إسبانيا استثناءً مع زيادة ملحوظة في أعداد الواصلين عبر القوارب أو عبر الحدود من الشمال المغربي. كذلك سجّلت أميركا اللاتينية ارتفاعاً في طلبات اللجوء في خلال العامَين الماضيَين، خصوصاً في بيرو وكولومبيا، معظمها من فنزويلا.

كان عام 2015 مفصلياً لجهة تغيّر المزاج العام في الشارع الأوروبي نحو السلبية إزاء قضايا اللجوء، إذ اختلط الحقيقي بالزائف لجهة الأرقام وأسباب اللجوء. فقد سرت شائعات عن أنّ الوافدين يريدون الاستفادة من نظام الرعاية في دول الأوروبيين. وكان من الممكن ملاحظة هذا التغيّر عندما راحت أزمة اللاجئين تأخذ حيّزاً في تفكير الأوروبيين وأظهر نظام اللجوء والهجرة عيوباً كثيرة وخلافات أوروبية نتيجة الأعداد الضخمة التي لم يشهد تدفّقها منذ الحرب العالمية الثانية، وهو ما عبّر عنه نحو 72 في المائة من الأوروبيين في عام 2018، وفقاً لبيانات مسوحات «يوروبارومتر»، مطالبين دولهم باتخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع الوضع. وأظهر مسح أعدّ في عام 2019 أنّ الهجرة كانت خامس قضية على قائمة القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إلى الناخبين الأوروبيين في انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو/ أيار من ذلك العام، بواقع 34 في المائة، إلى جانب المناخ والاقتصاد وحقوق الإنسان والديمقراطية ومستقبل الاتحاد الأوروبي.

في أثناء جائحة كورونا، ازداد الحديث الأوروبي عن مساهمة اللاجئين (إلى جانب مواطنين من أصول مهاجرة غير أوروبية يقدّرون بنحو 38 مليون شخص أي نحو ثمانية في المائة من سكان دول الاتحاد) في قطاعات الرعاية والخدمات. هؤلاء وُجدوا في «الصفوف الأمامية» لمواجهة الجائحة. وأفادت تقارير أخيرة للاتحاد الأوروبي بأنّ المقيمين والمواطنين من أصول مهاجرة «يؤدّون دوراً رئيساً في الاقتصاد والمجتمع الأوروبيّين». وذكر تقرير للمفوضية الأوروبية صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أنّ أكثر من ربع هؤلاء هم على مستوى عالٍ من التعليم «طموحون ومحفّزون لكنّهم بمعظمهم غير قادرين على استخدام مهاراتهم». ومن بين هؤلاء، وجد تقرير المفوضية أنّ 40 في المائة مؤهّلون للعمل الذي يقومون به، «وهذا يعني أنّه لا يسعنا تضييع تلك الإمكانية، على الرغم من أنّ خمسهم تقريباً لم ينخطوا تعليمهم الابتدائي ويحتاجون إلى مزيد من الدعم».

وفي خلال استقبال نحو 1,8 مليون مهاجر ما بين عامَي 2014 و2016، عانت أوروبا من غياب سياسات هجرة موحّدة، بحسب ما ذكرنا آنفاً. وأدّى ذلك إلى أجواء سلبية رافقت استقبال هؤلاء في القارة، خصوصاً في مجموعة دول الشمال وألمانيا. وقد أثّرت الحملات الدعائية التي انطلقت مع ازدحام مئات الآلاف على طريق البلقان (في أواخر صيف 2015) على الأجواء العامة لاستقبالهم. وعلى الرغم من مساعي وجهود مجالس اللاجئين ومنظمات وأحزاب يسارية، فقد أثّر سلوك بعض اللاجئين السلبي في مجال الاندماج والالتحاق بسوق العمل على الأجواء العامة المرافقة لتنفيذ برامج الدمج. كذلك تأثّر الوضع النفسي لبعض الأسر التي تشتّت شملها، كما في حالة لاجئي الدنمارك الذين وجدوا أنفسهم أمام قوانين مشددة في ما يتعلق بقوانين لمّ شمل الأسر (بين الأزواج).

زيادة بنسبة 154 في المائة

لا يعني تراجع ارقام الواصلين الى اوروبا عبر مسار البلقان الذي سلكه المهاجرون بمعظمهم ما بين عامي 2014 و2015، والمقدّرين بنحو مليون شخص، توقّف محاولات الإبحار في البحر الابيض المتوسط. فقد سجّل عام 2020 زيادة بنسبة 154 في المائة في اعداد الواصلين الى مالطا وايطاليا (ما بين يناير/ كانون الثاني ونوفمبر/ تشرين الثاني)، بواقع 34 الفا في مقابل 115 الفا في عام 2019، علما انّ الرقم ارتفع الى 35 الفا في جزر الكناري الاسبانية اي بزيادة نسبتها 46 في المائة عن عام عام 2019. يُذكر انّ عدد الوفيات في البحر الابيض المتوسط بلغ 1754 في تلك الفترة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لا تردّد في اداء المهام (مادس كاليوس راسموسن/ فرانس برس)

يمارسون اليوغا على ناطحة سحاب في نيويورك

يحضرْن سباق الخيول الملكي في اسكوت ببريطانيا

تلعب بين نافورات في الصين

العالم يتنفس
جرأة العودة إلى الحياة

من الضروري أن يبدأ العالم في التقاط أنفاسه من التداعيات الباهظة التي خلفها وباء كورونا على حياة الناس طوال أكثر من عام ونصف العام. ومع انطلاق حملات التلقيح في كل البلدان بات الناس أكثر جرأة على العودة إلى الحياة، ونمط النشاطات الجماعية في الخارج.

وظهر ذلك جلياً من خلال استئناف عودة الجماهير إلى الملاعب الكروية لمتابعة بطولة كأس الأمم الأوروبية التي كانت تأجلت عن موعدها العام الماضي. وأعادت صور المدرجات إلى الأذهان مشاعر التشجيع الجماعي الذي يزيد الحماسة ويخلق الفرحة الكبيرة للمتتبعين، بعيداً عن سكون اللعب في ملاعب خالية إلا من اللاعبين والحكام وأطقم التدريب.

في فرنسا، تخلت السلطات عن إلزامية وضع كمامات في الخارج. واستقبلت «ديزني لاند» باريس الزوار بعد إغلاق استمر سبعة أشهر.

وفي ظل استعدادات القارة العجوز لإجازات الصيف، أعطى سفراء دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين الضوء الأخضر لإضافة الولايات المتحدة إلى لائحة البلدان والأقاليم التي يمكن أن يدخل مسافرون منها إلى الاتحاد، حتى إذا لم يحصلوا على لقاح.

أما في الولايات المتحدة، فاستعادت النشاطات الجماعية وتيرتها عبر حصص لرياضات اليوغا، وارتياد الحدائق والأسواق وبعض مراكز الترفيه.

وقبل شهر من افتتاح دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو، أكد رئيس الوزراء الياباني يوشيهدي سوغا أن حال الطوارئ سترفع اليوم عن العاصمة ومناطق أخرى في البلاد.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، Getty)

مشجعون دنماركيون في بطولة امم أوروبا

سيّاح في الهند

يستريح معلقاً بين شجرتين قرب مبنى البرلمان الالماني

حديقة عامة مكتظة في إسطنبول